مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

المناطق التنموية الصينية في الخليج: حالة المنطقة الاقتصادية الشمالية بالكويت (مدينة الحرير)

محمد السديري / العنود آل صباح

تقرير خاص

رمضان ١٤٤١هـ - مايو ٢٠٢٠م

المناطق التنموية الصينية في الخليج: حالة المنطقة الاقتصادية الشمالية بالكويت (مدينة الحرير)

تقرير خاص

المحتويات

الأصولُ التاريخية لمدينة الحرير:

من ثمانينيات القرن العشرين إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ٥

تزامن «الرُّؤَى الوطنية»: رؤية الكويت ٢٠٣٥ ومبادرة الحزام والطريق ٨

اجتذابُ الصين إلى مدينة الحرير ١٠

الاضطرابات السياسية والإدارة المركزية (المؤقتة) ١٢

حلم مدينة الحرير صعبُ المنال؟! ١٣

على مدى العقدَيْن الماضيَيْن، شهدت البصمةُ الاقتصادية للصين توسعاً كبيراً في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ويتمثلُ أحدُ مظاهر هذه البصمة في انتشار مُجَمَّعات المناطق الصناعية والموانئ المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق[1]. ومن الأمثلة البارزة على مُجمعات المناطق الصناعية والموانئ هذه المنطقة الاقتصادية الشمالية بالكويت، والمعروفة أيضاً باسم «مدينة الحرير». هذا التقريرُ، الذي يُعَدُّ الأولَ في سلسلةٍ ستتناولُ العديدَ من مُجمعات المناطق الصناعية والموانئ المرتبطة بالصين في دول مجلس التعاون الخليجي، يبحثُ في الأصول التاريخية، والمسار التنموي، والتحديات الحالية التي تواجه مدينة الحرير، بالإضافة إلى قياس مدى المشاركة الفعلية للجهات الفاعلة الصينية -الدولة والكيانات الاقتصادية- في هذا المشروع. وبدراسة مُجمعات المناطق الصناعية والموانئ هذه عن قرب، تأمل السلسلةُ في التركيز على تقييمٍ أكثرَ رصانةً لوجود الصين في دول مجلس التعاون الخليجي، وتقييمٍ يأخذ بعين الاهتمام تعقيداتِ السياسة المحلية في تشكيل كيفية تحقيق مبادرة الحزام والطريق، أو إعاقتها على الأرض.

الأصولُ التاريخية لمدينة الحرير: من ثمانينيات القرن العشرين إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

تنحدر «مدينة الحرير» من المشاريع القديمة التي يعود تاريخها إلى ما يقرب من نصف قرن مضى، وعلى وجه الخصوص، مشروع المنطقة السكنية «الصُّبية» في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، والذي سعى إلى معالجة أزمة الإسكان المستمرة في الكويت[2]. كانت المحاولات المبكرة السابقة لإنشاء المنطقة (والتي اقتُرحت في ١٩٨٣-١٩٨٤م) تهدف إلى إنشاء منطقة سكنية نموذجية بسعة ١٠٠٠٠٠ شخص بحلول عام ٢٠٠٠م. وكان من المقرر تقسيم هذه المنطقة إلى ثلاثَ عشرَةَ منطقةً سكنية فرعية، مساحة كلٍّ منها ٤ كيلومترات مربعة، وتضم مبانيَ البلدية، والمدارس، والشركات، والمتنزهات الساحلية. وكان من المُقَرَّر بناء ميناء في الصبية بتكلفة ٨٠٠ مليون دولار، مع تحديد المواقع المُحتمَلة في الجزء الشمالي من المنطقة السكنية المُقترَحة، أو حتى في جزيرة بوبيان على مقربة من الحدود العراقية. بالإضافة إلى جسرٍ كان من المُقَرَّر أن يُنشأ لربط الصبية بمدينة الكويت. ولم يتحقق العديدُ من هذه المقترحات المُبكِّرة، ومن بينها

(1) Jonathan Fulton, "China's Gulf Investments Reveal Regional Strategy," *AGSIW*, July 29, 2010, https://agsiw.org/chinas-gulf-investments-reveal-regional-strategy/.

(٢) «الصبية ماضٍ عريق تعود من جديد كمشروع إسكاني»، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، (٩، أكتوبر، ٢٠٠١م) https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1197632&language=ar.

الميناء والجسر؛ نظراً للتطورات الجيوسياسية (الحرب الإيرانية العراقية)، بالإضافة إلى سلسلةٍ من دراسات الجدوى المتشائمة، وقد تضافر ذلك كلُّه لإضعاف الدعم السياسي للمشروع في ذلك الوقت.

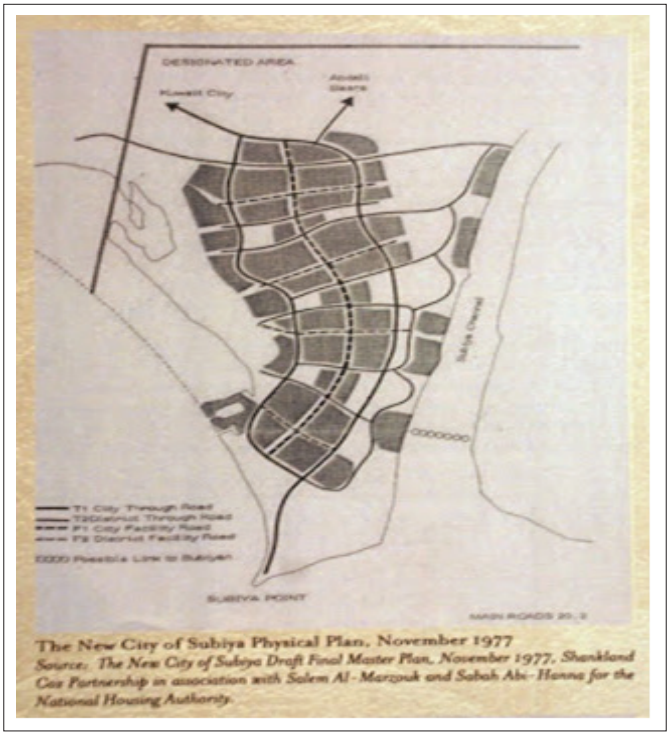

تصوُّر مشروع الصبية السكني (١٩٧٧)[٣]

ظهر الطرحُ الثاني لمنطقة الصبية السكنية مرةً أخرى في ١٩٩٠-١٩٩٤م، فقد راجعت الحكومةُ الكويتية المخططاتِ القديمةَ للمشروع، وطلبت توصياتٍ جديدةً، واقترحت تحديثاتٍ لها. ومع ذلك، لم تحظَ الخطةُ بالإحياء رسميّاً إلّا مع حلول عام ٢٠٠١م، حين خُصِّصَت ميزانيةٌ قدرها ٩٣٠ مليون دولار أمريكي لتطوير المنطقة (لكن بهدفٍ مُخفَّض يبلغ ٢٥٠٠٠ وحدة سكنية بحلول عام ٢٠١٥م)، وبناء جسر (يُعرف الآنَ باسم جسر الشيخ جابر) لربط الصبية بمدينة الكويت[٤]. في عام ٢٠٠٤م، أعادت بلديةُ الكويت -بإسهامات من القطاع الخاص والعديد من الشركات الاستشارية- تصوُّرَ خطة منطقة الصبية السكنية لتصبح مشروعاً أكثرَ اتساعاً وشموليةً، يُطلق عليه «مدينة الحرير». هذا المشروعُ الجديد -الذي لن يقتصرَ على الصبية فحسب، بل سيضمُّ أيضاً جزيرة بوبيان، وجُزُراً أخرى أصغر (تبلغ مساحتها الإجمالية ٢٥٠

(3) "Subiya New Town," Shair & Partners, Dar Al-Handasah Consultants and Kuwaiti Engineering Group, 1983.

(٤) «الصبية ماضٍ عريق تعود من جديد كمشروع إسكاني».

كيلومتراً مربعاً)- لم يكن يهدفُ فقط لأن يضمَّ المناطق السكنية، بل كان سيضُمُّ أيضاً منطقةً صناعية، ومراكزَ صحيةً وتعليمية، ومحمياتٍ بيئيةً مُصمَّمة للسياحة.

ومع ذلك، فقد تعثَّر تحقيقُ «مدينة الحرير» بسبب الاختلافات بين بلدية الكويت والقطاع الخاص حولَ التفاصيل المُحدَّدة المحيطة بالمشروع، والمقاولين الرئيسين الذين سيُكلَّفون بالعمل، إضافةً إلى المعايير القانونية والبيئية التي ستُستخدم. كذلك حدث ارتباكٌ حولَ تقسيم الأدوار فيما يتعلق بإدارة مدينة الحرير. في عام ٢٠٠٦م، نُقلت إدارة المشروع من بلدية الكويت إلى الهيئة العامة للاستثمار، والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في البلاد. وعلى الرغم من أن صبيحة عبد القادر الجاسم، نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية آنذاك، أشارت في مقال نُشر في مايو ٢٠٠٦م في جريدة «القبس» إلى أن الهيئة العامة للاستثمار عُهِدَ إليها التنفيذُ المبكر لمدينة الحرير من خلال إدارة شركةٍ مملوكة للدولة أُنشئت للإشراف على المشروع، فإن المجلسَ الأعلى للتخطيط والتنمية سيكون هو المخطط الأساسي[٥]. ولم يكن من الواضح كيف سيجري هذا الترتيب. إضافةً إلى ذلك، خلالَ العقد التالي، فشل المشروع في الانطلاق؛ ولم يُستشَر القطاع الخاص، الذي كان مشاركاً في الإصدارات السابقة للمشروع، بشكل كافٍ خلالَ هذه الجولة.

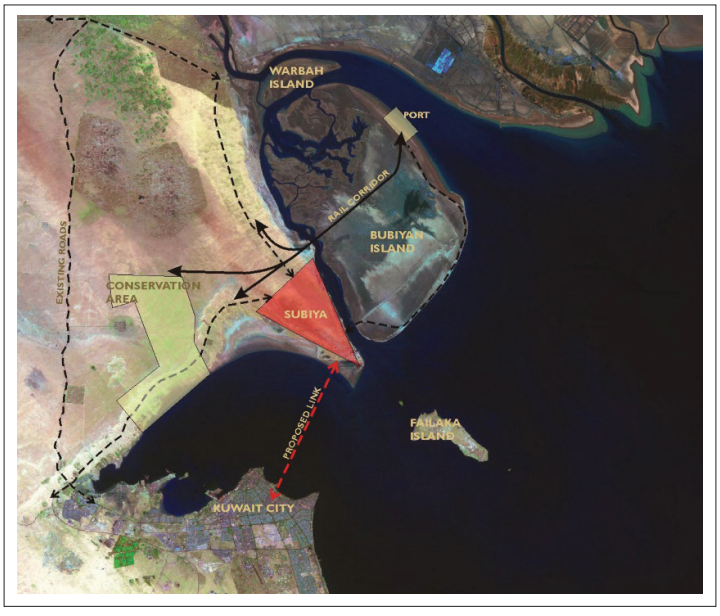

تصوُّر لمشروع «المنطقة الاقتصادية الشمالية» وضعَته شركةُ الخليج للاستشارات (٢٠١٢م)[٦]

(٥) «الأعلى للتخطيط يدرس الخطوات التنفيذية لمدينة الحرير»، جريدة القبس، (٢٣، مايو، ٢٠٠٦م)، https://alqabas.com/article/204914-الأعلى-للتخطيط-يدرس-الخطوات-التنفيذ.

(6) "Physical Development Plan of the Northern Sub-Regional Area, Gulf Consultancy," Gulf Consult, n.d., http://www.gckuwait.com/portfolio_page/physical-development-plan-of-the-northern-sub-regional-area/.

وفي محاولة لكسر هذا الجمود، قرَّرت الحكومةُ الكويتية إجراءَ إعادة هيكلة واسعة النطاق للمشروع؛ فأصدرت عامَ ٢٠١٢م مرسوماً بإنشاء «جهاز تطوير مدينة الحرير (الصبية) وجزيرة بوبيان»، والذي كان من المُقرَّر تكليفه بإجراء مزيد من الأبحاث، ووضع الإطار القانوني اللازم لاستمرار المشروع (٢٠١٢/٢٤٠)[٧]. وقد مَنَح القانونُ الجهازَ سلطةً كبيرة، تحتَ الإدارة الإشرافية للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية؛ فالرئيسُ التنفيذي للجهاز يتمتع بمكانةٍ تعادل تماماً مكانةَ وزير. كُلِّف الجهاز بالمسؤولية، لا عن مدينة الحرير فحسب، بل أيضاً عن ميناء مبارك الكبير المثير للجدل، الذي يُحتمل أن يكونَ إستراتيجيّاً (والذي كان سابقاً تحتَ سيطرة وزارة الأشغال العامة). وفي عام ٢٠١٤م، أصدرت الحكومةُ الكويتية مرسوماً آخر، أنشأَ «مجلسَ الأمناء» الذي سيُعَيِّنُه المجلسُ الأعلى للتخطيط والتنمية للإشراف على جهاز تطوير مدينة الحرير؛ سعياً لضمان التنفيذ السريع للمشروع (٢٠١٤/١٥٤). وسيكون الرئيس التنفيذي للجهاز عضواً في مجلس الأمناء هذا. وقد سمحت هذه التغييراتُ الهيكلية بعملية صنع قرارٍ أكثرَ مركزيةً، وعزَّز دمجُ ميناء مبارك الكبير الأهميةَ السياسيةَ للمشروع.

تزامن «الرُّؤَى الوطنية»: رؤية الكويت ٢٠٣٥ ومبادرة الحزام والطريق

كانت أولى المحاولات الجادة لالتماس المشاركة الصينية في مشروع مدينة الحرير نتاجاً ثانويّاً للدعم المحلي المتزايد لـ«رؤية الكويت ٢٠٣٥»، وكَشْف النقاب عن مبادرة الحزام والطريق الصينية في عام ٢٠١٣م، كلُّ ذلك حدث على خلفية تعزيز العلاقات الاقتصادية الصينية الكويتية. وكما هو الحال مع دُوَل مجلس التعاون الخليجي الأخرى؛ مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، كان إطلاقُ «رؤية ٢٠٣٥» في عام ٢٠١٧م مُحَفِّزاً للاعتراف بأن الاقتصادَ الريعي القائم على النفط في البلاد غير مُستدام، وأنه لا بد من تطوير مصادرَ جديدةٍ للتوظيف والنمو وتوليد الثروة. وبحسب الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، خالد مهدي، فإن «رؤية ٢٠٣٥» تهدفُ إلى «تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للمستثمرين، يقود فيه القطاعُ الخاص الاقتصادَ، ويخلق المنافسة، ويُعَزِّز كفاءة الإنتاج، في إطار تمكين المؤسسات الحكومية، التي تُبرز القِيَم، وتحمي الهوية الاجتماعية، وتحقق تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى التنمية المتوازنة، وتوفير البنية التحتية الملائمة، والتشريعات المتقدمة، وبيئة

(٧) «بشأن إنشاء جهاز تطوير مدينة الحرير (الصُّبية) وجزيرة بوبيان»، شبكة قوانين الشرق، (١٤، أكتوبر، ٢٠١٢م)، https://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=1711105&related.

الأعمال الملهمة»[٨]. ومن ثمَّ، وُضعت جميعُ مشاريع البنية التحتية والتطوير الجارية تحتَ مظلة «رؤية ٢٠٣٥»، ومن بين تلك المشاريع «مدينة الحرير».

تزامنت المناقشاتُ التمهيدية المتعلقة برؤية ٢٠٣٥ داخلَ الكويت مع إزاحة الصين الستارَ عن مبادرة الحزام والطريق في عام ٢٠١٣م. وتسعى هذه المبادرةُ، التي تتكون من «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، إلى تطوير شبكات البنية التحتية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا. ويُبَشِّر هذا التكاملُ بتوسيع الفُرَص التجارية ومصادر النمو لجميع المعنيين؛ مما يُؤَدِّي إلى ما يُحب المسؤولون الصينيون تسميته بنتيجة «مربحة للجميع». ونظراً لأن الهدفَ النهائي لـ«رؤية ٢٠٣٥» هو تحويل الكويت إلى مركز لوجستي وتجاري، فقد وفَّر تركيزُ مبادرة الحزام والطريق على إنشاء الشبكات مساحةً كبيرة للتآزُر، وهو ما سارعت النُّخَب على كلا الجانبَيْن إلى الاعتراف به؛ فقد أشار أميرُ الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى توافُق هذَيْن المشروعَيْن[٩]، فيما صرَّح المسؤولون الصينيون -ومن بينهم مدير اللجنة المركزية للشؤون الخارجية بالحزب الشيوعي، يانغ جيتشي (ولد ١٩٥٠م)- بالأمر نفسه[١٠]. وليس من المُستغرب إذن أن تُصبِحَ الكويت واحدةً من أوائل دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تُوَقِّع اتفاقيةَ تعاون مع بكين بشأن المبادرة فحسب، بل انضمت أيضاً إلى «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية»، المرتبط بمبادرة الحزام والطريق[١١].

وقد انبنى حماسُ الكويت لهذا التآزُر على المسار الإيجابي الذي سلكَته العلاقاتُ الاقتصادية الصينية الكويتية خلالَ العقدَيْن الماضيَيْن؛ فقد ارتفعت الوارداتُ الصينية من الكويت، والتي تتكون إلى حدٍّ كبير من النفط الخام، من ٤٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١م إلى أكثرَ من ١٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م[١٢]. وفي عام ٢٠١٥م، مكَّن هذا النموُّ الصيَن من أن تُصبح أكبَر شريك تجاري للكويت، واكتسبت الكويتُ نفسُها أهميةً إضافية للصين بوصفها مَصدراً للطاقة (بارتفاعٍ من ٢,٥٪ عام ٢٠٠١م إلى ٤,٦٪ عام ٢٠١٨م). زادت الاستثماراتُ الصينية المباشرة كذلك من ٣ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠٠١م إلى ما يقرب

(8) Sherouq Sadeqi, "WB, Kuwait's GSSCPD, Host New Kuwait Vision 2035 Presentation," *Kuwait News Agency*, October 18, 2019, https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2825023&language=en#.

(9) "Kuwait, China Boost Economic Ties; Amir Meets China Officials," *Kuwait Times*, July 8, 2018, https://news.kuwaittimes.net/website/kuwait-china-boost-economic-ties-amir-meets-china-officials/.

(10) "China, Kuwait Pledge to Deepen Cooperation, Seek Common Development," *Xinhua*, April 30, 2019. http://www.xinhuanet.com/english/2018-04/30/c_137146017.htm.

(11) "Interview: China-Kuwait Cooperation Enters Fast Tracks under BRI: Chinese Envoy," *Xinhua*, April 25, 2019, http://www.xinhuanet.com/english/2019-04/25/c_138006314.htm.

(12) "Kuwait," *Chinamed*, n.d., https://www.chinamed.it/chinamed-data/middle-east/kuwait.

من مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م. ووفقاً للبيانات التي قدمتها الجمعيةُ الاقتصادية الكويتية وشركة «المركز المالي الكويتي»، فقد بلغ الاستثمارُ الصيني ٤٥٠ مليون دولار أمريكي في الربع الأول من عام ٢٠١٨م وحدَه[١٣]. ويُشير المصدرُ نفسه إلى أن الاستثماراتِ الصينيةَ تَرَكَّزت بشكل أساسي على العقارات، والطاقة، والتعليم، والنقل. ولشركات الإنشاء الصينية أيضاً وجودٌ في الكويت، فقد مُنِحَت عقوداً بقيمة ٢,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م.

اجتذابُ الصين إلى مدينة الحرير

في يونيو ٢٠١٨م، عشيةَ زيارةٍ رسمية لأمير الكويت للصين لحضور منتدى التعاون الصيني العربي، إيذاناً برفع العلاقات الصينية الكويتية إلى مستوى «الشراكة الإستراتيجية»، أرسل «جهاز تطوير مدينة الحرير (الصبية) وجزيرة بوبيان» وفداً إلى بكين استضافته «اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح»، التي تُناظر «المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية» في الكويت[١٤]. وكان الهدفُ الرئيس من الزيارة هو التعرُّف على وجهات النظر الصينية حولَ تطوير مدينة الحرير والجُزُر الشمالية الخمس (أُضيف تطوير الجُزُر إلى المشروع في عام ٢٠١٨م)، وكذلك الوقوف على القدرات اللوجستية، ومدى استعداد الشركات الصينية المملوكة للدولة والخاصة للمشاركة. خلالَ هذه الزيارة، التقى الوفدُ مع «اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح»، ووزارة التجارة، و«بنك التنمية الصيني»، و«مجموعة شركات تشاينا جيزوبا» (CGGC)، و«شركة تشييد الاتصالات الصينية» (CCCC)، و«علي بابا»، و«هواوي»، و«نانشا»، و«مجموعة تشاينا ميرشانت»، وممثلين عن حكومات المقاطعات[١٥]. وقد نتج عن هذه الاجتماعات عدةُ مذكرات تفاهم بشأن الاستثمار، والتجارة الإلكترونية، والتقنيات الرقمية الأخرى، ومن بينها مذكرة تفاهم لاحقة لـ«إطار التعاون» مُوقَّعة بين «جهاز تطوير مدينة الحرير» و«اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح» في نوفمبر ٢٠١٨م[١٦].

---

(13) "Kuwait," *Chinamed*.

(14) "Kuwait, China Discuss Investment on Kuwaiti Islands," *Kuwait News Agency*, June 7, 2018, https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2731713&language=en.

(١٥) «رئيس جهاز تطوير مدينة الحرير يجتمع مع مسؤولين صينيين»، أخبار شبكة الصين، (٨، يونيو، ٢٠١٨م)، http://m.china.org.cn/orgdoc/doc_1_73888_796715.html.

(١٦) «الكويت والصين توقعان مذكرة تفاهم حول إنشاء آلية تنمية تعاونية لمدينة الحرير والجُزُر الكويتية الخمس»، وكالة الأنباء الكويتية، (١٨، نوفمبر، ٢٠١٨م). https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2759988

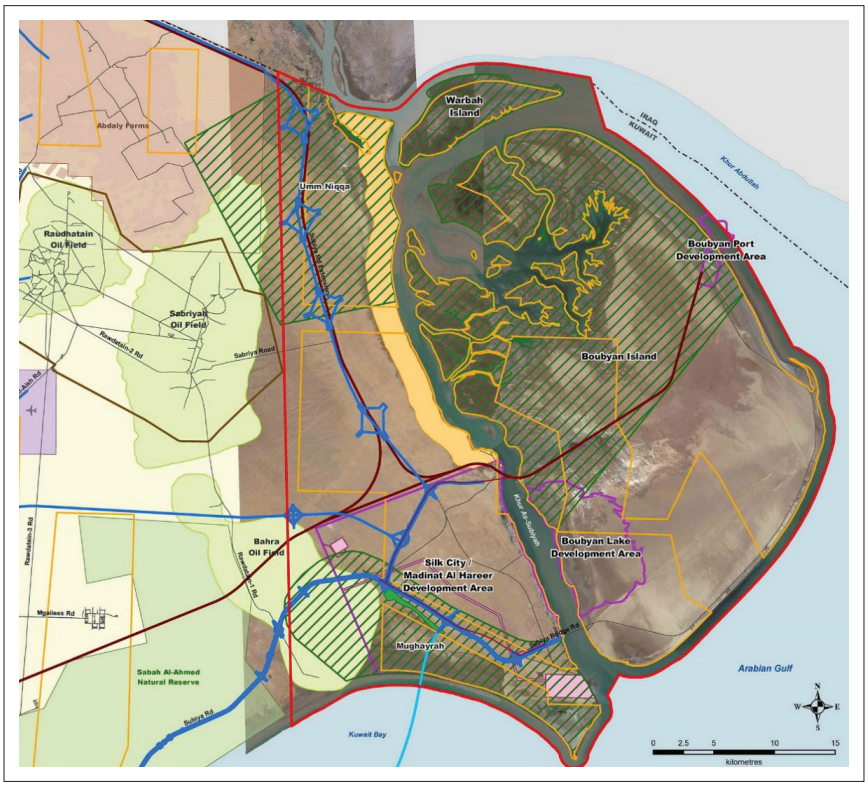

تصوُّر لمدينة الحرير وضعته شركة الخليج للاستشارات (٢٠١٢م)[١٧]

في فبراير ٢٠١٩م، زار الكويتَ وفدٌ بقيادة «اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح» وعلى رأسه نائبُ رئيس اللجنة، نينغ جيجه (وُلد ١٩٥٦م)؛ وذلك تنفيذاً لمذكرة التفاهم المُوَقَّعة بين «جهاز تطوير مدينة الحرير» و«اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح» في يونيو ٢٠١٨م[١٨]. ضم الوفدُ أعضاءً من «بنك التنمية الصيني»، و«شركة تشييد الاتصالات الصينية»، و«علي بابا»، و«هواوي»، و«شركة موانئ شنغهاي»، و«جامعة بكين»، من بين آخرين. وفي دلالة على أهميته السياسية، التقى الوفدُ في سياق زيارته مع الأمير، ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح. وقد أجرى الوفدُ عدةَ لقاءات كان أهمها مع فيصل المدلج، الرئيس التنفيذي لجهاز تطوير مدينة الحرير؛ وأعضاء مجلس الأمناء؛ والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

(17) "Physical Development Plan of the Northern Sub-Regional Area, Gulf Consultancy," Gulf Consult, n.d., http://www.gckuwait.com/portfolio_page/physical-development-plan-of-the-northern-sub-regional-area/.

(١٨) «وفد صيني رفيع المستوى يختتم زيارة الكويت لمدة يومين»، وكالة الأنباء الكويتية، (١٩، فبراير، ٢٠١٩م)، https://kuwaitlocal.com/ar/news/high-level-chinese-delegation-concludes-2-day-kuwait-visit

خالد مهدي. وخلالَ هذه الاجتماعات، التي استعرضت الوضعَ الحالي للمشروع، تُعُهِّدَ بالتزامات مبدئية لتعزيز التعاون الثنائي، واستكشاف سُبُل تفعيل مذكرات التفاهم المُوَقَّعة بالفعل، والمتعلقة بمدينة الحرير. وقد اتُّخِذَت خطوةٌ جوهرية لتكليف شركة «تشييد الاتصالات الصينية» بجمع البيانات، وصياغة برنامج عمل لزيادة رأس المال، وتفعيل المرحلة الأولى من ميناء مبارك الكبير، إما من خلال التأجير طويل الأجل، أو الشراكات بين القطاعَيْن العام والخاص. وفي سياق هذه الزيارة، اصطحب المدلج الوفدَ في جولة بطائرة مروحية إلى جُزُر بوبيان، ووربة، وفيلكا، وحلَّق فوق جزء من الصُّبية لإلقاء نظرة شاملة على موقعَيْ مدينة الحرير وميناء مبارك الكبير.

الاضطرابات السياسية والإدارة المركزية (المؤقتة)

كان من المُفترَض أن تُعقد جولةٌ أخرى من الاجتماعات بين «جهاز تطوير مدينة الحرير (الصبية) وجزيرة بوبيان» و«اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح» على هامش قمة الحزام والطريق الثانية للتعاون الدولي، التي عُقدت في بكين في أبريل ٢٠١٩م. ومع ذلك، كانت هناك معارضة سياسية كبيرة للمشروع تتطور داخلَ البرلمان الكويتي. تراوحت هذه المعارضةُ من المخاوف بشأن الجوانب المتعلقة بأطراف المشروع الخارجية (ومن ثم عدم دستوريته)، والطابع غير القانوني (السماح باستهلاك الخمور)، إلى التحفظات بشأن تعميق التعاوُن مع الصين في وقت كانت الأقلياتُ المسلمة تواجه فيه اضطهاداً متصاعداً[١٩]. ومع ذلك، كانت القضيةُ الأساسية هي الاستبعاد المُتصور للشركات التجارية وشركات الإنشاءات المحلية -التي كانت تستفيد تقليديّاً من المشاريع العامة- من المشاركة في مجمع مدينة الحرير. في هذا المنعطف الحَرِج، قرر الشيخُ ناصر الصباح، أحدُ كبار المدافعين عن مدينة الحرير (والابن الأكبر للأمير)، التدخلَ[٢٠]. فبعدَ إقالة الرئيس التنفيذي لـ«جهاز تطوير مدينة الحرير (الصبية) وجزيرة بوبيان»، فيصل المدلج (في مايو ٢٠١٩م)، وكذلك مجلس الأمناء، تولى الشيخ ناصر الصباح -بصفته رئيسَ المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية- الإدارةَ المباشرة للمشروع، وأصدر تعليماتٍ للسفارة الكويتية (ممثلةً بالسفير سميح حيات)،

(١٩) «مشروع «مدينة الحرير» في الكويت يواجه عقبات سياسية»، رويترز، (١، مايو، ٢٠١٩م)، https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1S74GO.
Sebastian Castelier, "Can Kuwait's Silk City Project Overcome Islamist Opposition in Parliament?" *Al-Monitor*, June 5, 2019, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/06/kuwait-silk-city-bump-unanticipated-obstacles.html#ixzz6FWZT4Ezg.

(20) Kristin Smith Diwan, "Kuwait's MbS: The Reform Agenda of Nasser Sabah al-Ahmed al-Sabah," *AGSIW*, April 16, 2018, https://agsiw.org/kuwaits-mbs-reform-agenda-nasser-sabah-al-ahmed-al-sabah/.

وليس «جهاز تطوير مدينة الحرير»، للاجتماع مع مختلف الأطراف، بما في ذلك «اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح»، و«بنك التنمية الصيني»، خلالَ القمة في بكين.

ومع عدم وجود محاولة لإحياء دور «جهاز تطوير مدينة الحرير» فيما يتعلق بمدينة الحرير، فوض «المجلسُ الأعلى للتخطيط والتنمية» (بتوجيه من الشيخ ناصر الصباح) وزارةَ الأشغال العامة للإشراف على تنفيذ الجوانب المهمة للمشروع، ومن بينها الانتهاء من ميناء مبارك الكبير. وكُلِّفَ وزيرُ الدولة لشؤون البلدية، وليد الجاسم، تحتَ الإشراف العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بتجاوز المأزق الداخلي والترويج للمشروع. كان الشيخ ناصر أيضاً نَشِطاً بصفة شخصية في حشد الدعم عبرَ الوزارات لمدينة الحرير[٢١]. علاوةً على ذلك، من خلال فِرَق العمل التي أُنشِئت خصيصاً، سعى المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بالتعاون الوثيق مع اللجنة المالية البرلمانية، إلى إنشاء إطار قانوني واقتصادي مقبول للمشروع، يمكن أن يحظى بموافقة البرلمان، ويتغلب على معارضة المشروع. كذلك كثَّف المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وصوله للجمهور، في محاولة لزيادة الدعم المحلي لمدينة الحرير. ففي أوائل نوفمبر ٢٠١٩م، على سبيل المثال، عُقد منتدىً لتوضيح المفاهيم الخاطئة حولَ الوضع القانوني والدستوري للمشروع، إضافةً إلى إبراز الفوائد التي ستجنيها منه الكويتُ[٢٢].

حلم مدينة الحرير صعبُ المنال؟!

لسوء الحظ، فإن الزَّخَمَ الذي أوجده المجلسُ الأعلى للتخطيط والتنمية -مدفوعاً بشكل أساسي بشخص الشيخ ناصر الصباح- تلقى ضربةً قوية بعد مغادرة الأخير منصبَه في نوفمبر ٢٠١٩م[٢٣]. ولم يَظهر بعدُ اهتمامُ الحكومة الجديدة، برئاسة رئيس الوزراء الجديد الشيخ صباح الخالد، بمدينة الحرير، ولم يُظهر البرلمانُ أيَّ اهتمام بالمصادقة على قانون -اقترحته مفاوضات داخليةٌ بقيادة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية- لإنشاء سلطة جديدة ومستقلة مسؤولة عن تنفيذ مدينة الحرير. كلُّ هذا يُشير إلى أن المشروعَ، الذي فَقَدَ الآنَ أحدَ داعميه الرئيسين، سيستمر في مواجهة تحدياتٍ بيروقراطية

(21) "Defense Minister Reviews Structural Framework of North Economic Zone," *Kuwait Times*, July 18, 2019, https://news.kuwaittimes.net/website/defense-minister-reviews-structural-framework-of-north-economic-zone/.

(٢٢) «ندوة مشروع قانون إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية»، يوتيوب، (٥، نوفمبر، ٢٠١٩م)، https://www.youtube.com/watch?v=jAECvy3lCEA&feature=youtube

(23) "Kuwait Appoints New Cabinet after Parliament Tension," *Reuters*, December 17, 2019, https://www.reuters.com/article/uskuwait-government/kuwait-announces-new-government-kuna-idUSKBN1YL0NS.

وسياسية خطيرة في طريق انطلاقه. وعلى الرغم من وصف «مدينة الحرير» بأنها مشروعٌ مرتبط بمبادرة الحزام والطريق، فهي إرثٌ من اقتصاد سياسي مُعَقَّد، وصراع مؤسسي طويل الأمد، وظلامية مُوجَّهة نحو حماية المصالح الراسخة؛ حتى جاذبيةُ رأس المال الصيني لم تتمكن من التغلب على هذا الإرث. ومن ثمَّ، فإن ظهورَ الكويت بوصفها محوراً مركزيّاً لمبادرة الحزام والطريق يظل احتمالاً غيرَ مُرَجَّح على أحسن الأحوال. وقد أدَّى الإغلاقُ العالمي الناجمُ عن فيروس كورونا المُستَجدّ (كوفيد-١٩) إلى تقليص هذه التوقُّعات بشكل أكبرَ.

تصوُّر المؤلفين لآخر طرح لمشروع مدينة الحرير

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول قضايا الدراسات الأمنية والسياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، ودراسات إفريقيا، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com